مجلس النواب

اللجنة المالية

تقرير الخاص بجداول قانون الموازنة العامة الاتحادية

لسنة ٢٠٢٤

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جمهورية العراق
مجلس النواب
اللجنة المالية

كۆماری عیراق
ئەنجومەنی نوێنەران
لیژنەی دارایی

المقدمة :

استنادا لاحكام المادة (٧٧/ثانيا) من قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥) رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ والتي نصت "**على مجلس الوزراء ارسال جداول الموازنة للسنتين الماليتين ٢٠٢٤-٢٠٢٥ قبل نهاية السنة المالية السابقة الى مجلس النواب للموافقة عليها**"، قام مجلس الوزراء بارسال جداول الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠٢٤ الى مجلس النواب بموجب كتابها المرقم (٢٣٨٩٩) بتاريخ (٢٠٢٤/٥/٢٠) متضمنا الجداول الرئيسية ومرفقاتها المعدلة بقانون الموازنة المذكور انفا والمدرجة ادناه:

١- جدول (أ) الايرادات حسب الاعداد لعام /٢٠٢٤.
٢- جدول (ب) النفقات حسب الوزارات (الابواب) لسنة ٢٠٢٤.
٣- جدول (ج) القوى العاملة للوزارات والدوائر الممولة مركزياً لسنة ٢٠٢٤.
٤- جدول (د) النفقات الحاكمة لسنة ٢٠٢٤.
٥- جدول (هـ) النفقات حسب الحسابات الرئيسية (الفصول) لسنة ٢٠٢٤.
٦- جدول (و) النفقات حسب القطاعات والانشطة لسنة ٢٠٢٤.
٧- جدول تمويل العجز المخطط للموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠٢٤.

أولا : اجراءات اللجنة المالية :

١- تم احالة جداول الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠٢٤ الى اللجنة المالية بموجب كتاب مكتب الرئيس بالنيابة بالعدد (٤٢١) بتاريخ (٢٠٢٤/٥/٢١).
٢- عقدت اللجنة سلسلة من الاجتماعات لدراسة وتحليل ومراجعة كافة المبالغ الواردة في جداول الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠٢٤ ومقارنتها مع جداول الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠٢٣ من جهة ومع مبالغ المصروفة فعلياً خلال سنة ٢٠٢٣ من جهة اخرى للحصول على مجموعة من مؤشرات المالية.
٣- قامت اللجنة المالية بارسال مجموعة من الكتب الرسمية الى وزارتي المالية والتخطيط لاستيضاح عن بعض فقرات الواردة في جداول الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠٢٤ .

مجلس النواب العراقي
دائرة الشؤون النيابية
اللجنة المالية
الصادر

٤- استضافة اللجنة المالية بتاريخ (٢٠٢٤/٥/٢٧) مع السادة وزراء التخطيط والمالية وبعض مستشاري في مكتب رئيس الوزراء لدراسة تفاصيل جداول الموازنة ومعرفة توجهات الحكومة وبيان رؤيتهم بألية اعدادها.

ثانيا : تحليل ودراسة جداول الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠٢٤ :

شرعت اللجنة المالية بدراسة وتحليل وتدقيق لجداول الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠٢٤، وندرج ادناه اهم النقاط الجوهرية لنتائج تلك الدراسة:

١- الايرادات المقدرة لسنة ٢٠٢٤:

بلغ اجمالي الايرادات المقدرة لسنة ٢٠٢٤ بمبلغ يقارب (١٤٧.٨) تريليون دينار (مائة وسبعة واربعون تريليون وثمانمائة مليار دينار) وهي تزيد عن الايرادات المقدرة لعام ٢٠٢٣ بنسبة يقارب (١٠%) وكما موضح في الجدول ادناه :

اسم الحساب	تقديرات لعام ٢٠٢٣ (تريليون دينار)	تقديرات لعام ٢٠٢٤ (تريليون دينار)	الفرق (تريليون دينار)
الايرادات النفطية والثروات المعدنية	١١٧.٢	١٢٠.٥	٣.٣
الايرادات غير النفطية	١٧.٣	٢٧.٣	١٠
المجموع	١٣٤.٦	١٤٧.٨	١٣.٢

ويبنت وزارة المالية بموجب كتابها المرقم (٩٥٠٨٣) بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٧ ان اسباب الزيادة في اجمالي الايرادات المخمنة لسنة ٢٠٢٤ يعود الى الاتي:

أ- زيادة سعر بيع برميل النفط الخام المصدر الى الشركات النفطية المحلية.
ب-تحويل كافة مبالغ جباية اجور الكهرباء مباشرة الى الخزينة العامة للدولة.
ت-زيادة ايرادات الناتجة عن بيع مشتقات النفطية الاخرى.

٢- النفقات المقدرة لسنة ٢٠٢٤:

مجلس النواب العراقي
دائرة الشؤون النيابية
اللجنة المالية
الصادر

بلغ اجمالي النفقات المقدرة لسنة ٢٠٢٤ بمبلغ يقارب (٢١١.٩) تريليون دينار (مائتان واحدى عشر تريليون وتسعمائة مليار دينار)، وهي تزيد عن النفقات المقدرة لسنة ٢٠٢٣ بنسبة يقارب (٧%) وكما موضح في الجدول ادناه :

نوع الموازنة	تخصيصات سنة ٢٠٢٣ (تريليون دينار)	تخصيصات سنة ٢٠٢٤ (تريليون دينار)	مقدار الفرق (تريليون دينار)	نسب التغيير
الجارية	١٤٣.٥	١٥٧	١٣.٥	%٩
الاستثمارية	٥٥.٥	٥٥	٠.٥	%١
المجموع	١٩٨.٩	٢١١.٩	١٣	%٧

٣- تحليل الموازنة الجارية :

لوحظ ارتفاع تخصيصات المالية للموازنة الجارية لسنة ٢٠٢٤ بمبلغ اجمالي يصل الى (١٣.١) تريليون دينار (ثلاثة عشر تريليون ومائة مليار دينار) عن تخصيصات الموازنة الجارية لسنة ٢٠٢٣، وان الزيادات حصلت في الحسابات الرئيسية التالية :

اسم الحساب	تخصيصات سنة ٢٠٢٣ (تريليون دينار)	تخصيصات سنة ٢٠٢٤ (تريليون دينار)	الفرق (تريليون دينار)
تعويضات الموظفين	٥٩.٢	٦٣.٤	٤.٢
المنح والاعانات والمصروفات الاخرى	٢٤.٥	٢٦.٩	٢.٤
الرعاية الاجتماعية	٢٤.٧	٢٧.٣	٢.٦
المديونية	١٢.٨	١٦.٧	٣.٩
المجموع	١٢١.٢	١٣٤.٣	١٣.١

وأفصحت وزارة المالية بموجب كتابها المذكور اعلاه العديد من الاسباب التي ادت الى زيادة في تلك التخصيصات، وندرج ادناه اهم تلك الاسباب :

مجلس النواب العراقي
دائرة الشؤون النيابية
اللجنة المالية

أ- تأمين كافة المبالغ المطلوبة للفئات المشمولة بالتعيين واجور التعاقد استنادا لاحكام نصوص الواردة في قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥) رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣.

ب- تغطية كلف الزيادات التي حصلت في رواتب المتقاعدين للفئات المشمولة من قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٥٩٩) لسنة ٢٠٢٣، فضلا عن توفير الكلف المالية لمكافئات التقاعدية للمتقاعدين العسكرين والمدنين

ج- توفيرمبالغ مالية ضمن حساب الرعاية الاجتماعية لتغطية كلف استحداث (٦٥٠) الف اسرة ضمن البرنامج الحكومي ولمدة عام واحد فقط لشمولهم ضمن شبكة الحماية الاجتماعية.

د- زيادة راس المال المصرف العقاري خلال سنة ٢٠٢٤.

هـ- تامين كلف شراء محاصيل الزراعية المحلية من الحنطة والشلب خلال سنة ٢٠٢٤.

ولغرض تسليط الضوء على اهم وحدات الانفاق المستفيدة من الزيادات الحاصلة في الموازنة الجارية لسنة ٢٠٢٤ على (مستوى الابواب)، وكما مبين في الجداول ادناه :

١- تعويضات الموظفين :

اسم التشكيل	تخصيصات عام ٢٠٢٣ (تريليون دينار)	تخصيصات عام ٢٠٢٤ (تريليون دينار)	الفرق (تريليون دينار)
هيئة الحشد الشعبي	٣.٥	٣.٩	٠.٤
وزارة الداخلية	١٢.٦	١٣.٢	٠.٦
وزارة الصحة	٥.٦	٦	٠.٤
وزارة الدفاع	٧.٧	٨.٣	٠.٦
وزارة التعليم العالي	٢.٧	٣.٣	٠.٦
وزارة التربية	١١	١١.٧	٠.٧

مجلس النواب العراقي
دائرة الشؤون النيابية
اللجنة المالية
الصادر

٢- المنح والاعانات والمصروفات الاخرى :

اسم التشكيل	تخصيصات عام ٢٠٢٣ (مليار دينار)	تخصيصات عام ٢٠٢٤ (مليار دينار)	الفرق (مليار دينار)
وزارة الصحة	٧	١٥٦	١٤٨
وزارة التربية	٢٣٩	٦٥٩	٤٢٠
وزارة التجارة	٣٥٠٠	٥٩٠٠	٢٤٠٠

٣- الرعاية الاجتماعية :

اسم التشكيل	تخصيصات عام ٢٠٢٣ (تريليون دينار)	تخصيصات عام ٢٠٢٤ (تريليون دينار)	الفرق (تريليون دينار)
وزارة المالية / النشاط العام	١٤.٢	١٦.٦	٢.٤
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٥.٥	٧	١.٥

٤- المديونية :

اسم التشكيل	تخصيصات عام ٢٠٢٣	تخصيصات عام ٢٠٢٤	الفرق
وزارة المالية / النشاط العام	١٢.٤	١٥.٦	٣.٢
اقليم كوردستان	٠.٤	١.٢	٠.٨

مجلس النواب العراقي
دائرة الشؤون النيابية
اللجنة المالية
الصادر

ولاغراض التحليل والدراسة ايضا ندرج في جدول ادناه الاوزان النسبية للحسابات الرئيسية (الفصول) الى إجمالي الموازنة الجارية لسنة ٢٠٢٤ :

اسم الحساب	مبلغ التخصيص لسنة ٢٠٢٤ (تريليون دينار)	الوزن النسبي للحساب (مبلغ المخصص للحساب/ اجمالي الموانة الجارية)
تعويضات الموظفين	٦٣.٤	%٤٠
المستلزمات الخدمية	٤.٧	%٣
المستلزمات السلعية	١٢.٨	%٨
صيان الموجودات	١.١	%٠,٨
المنح والاعانات والمصروفات الاخرى	٢٦.٩	%١٧
الالتزامات والمساهامات الخارجية	٠.٦٤٦	%٠,٥
الرعاية الاجتماعية	٢٧.٣	%١٧
المديونية	١٦.٧	%١١
اجمالي البرامج الخاصة	٣.٤	%٢
المجموع	١٥٧	%١٠٠

٤- تحليل الموازنة الاستثمارية :

بلغ اجمالي تخصيصات الموازنة الاستثمارية لسنة ٢٠٢٤ مبلغ قدره (٥٥.١) تريليون دينار (خمسة وخمسون تريليون ومائة مليار دينار) وهي تقل عن تخصيصات المقدرة لسنة ٢٠٢٣ بمبلغ (٣٠٠) مليار دينار(ثلاثمائة مليار دينار) وكما موضح في الجدول ادناه :

التصنيف	تخصيصات عام ٢٠٢٣ (تريليون دينار)	تخصيصات عام ٢٠٢٤ (تريليون دينار)	الفرق
الموازنة الاستثمارية	٥٥.٤	٥٥.١	(٣٠٠) مليار دينار مقدار التخفيض

مجلس النواب العراقي
دائرة الشؤون النيابية
اللجنة المالية
الصادر

وعند اجراء تحليل والمقارنة بين تخصيصات المالية لسنتين (٢٠٢٣-٢٠٢٤) للموازنة الاستثمارية، لوحظ مايلي :

أ- انخفاض تخصيصات المالية المرصدة ضمن موازنة الاستثمارية لسنة ٢٠٢٤ لجميع المحافظات غير مرتبطة باقليم بنسبة وصلت الى (٢٢٠%) عند مقارنتها مع تخصيصات الواردة في قانون الموازنة لسنة ٢٠٢٣، اذ بلغت اجمالي تلك التخصيصات الى مايقارب (٣) تريليون دينار في سنة ٢٠٢٤ مقابل مبلغ (٩.٦) تريليون دينار(تسعة تريلون وستمائة مليار دينار) في سنة ٢٠٢٣، ويعود اسباب ذلك الانخفاض الى وضع كافة التخصيصات المالية المرصدة للمحافظات لسنة ٢٠٢٣ في حساب (امانات لدى المحافظات) باعتبارها مشاريع مستمرة وعدم اظهارها ضمن جداول موازنة ٢٠٢٤ استنادا لاحكام المادة (٢ – اولاً/ ٤- ح) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠٢٣ والتي نصت على **"تلتزم وزارتي المالية والتخطيط باطلاق الصرف وتمويل وحدات الانفاق لكافة التخصيصات المرفقة بقانون الموازنة للمحافظات غير منتظمة باقليم والصناديق المذكورة في هذا القانون ، على ان تقوم وزارة المالية ووحدات الانفاق بقيد المبالغ المتبقية التي تم تمويلها ولم تصرف او لم تمول الى حساب الامانات ليتم الاستمرار بالصرف للسنة الاحقة".**

ب- زيادة التخصصيات المالية لبعض الوزارات وجهات غير مرتبطة بوزارة خلال سنة ٢٠٢٤ نتيجة اعادة تخصيصاتهم المالية من سنة ٢٠٢٣ واضافة تخصيصات مالية جديدة لهم.

٥- تحليل القطاعي لإجمالي تخصيصات الموازنة لسنة ٢٠٢٤:

نوع القطاع	تخصصيات سنة ٢٠٢٣ (تريليون دينار)	الوزن النسبي للقطاع الى اجمالي تخصيصات الموازنة ٢٠٢٣	تخصيصات سنة ٢٠٢٤ (تريليون دينار)	الوزن النسبي للقطاع الى اجمالي تخصيصات الموازنة ٢٠٢٤
الامن والدفاع	٢٩.٢	%١٥	٣٣.٣	%١٦
التربية والتعليم	١٥.٢	%٨	١٧.٣	%٨
الطاقة	٣٨.٨	%١٩	٤٠.٢	%١٩
الصحة	٩.٦	%٥	١١.٢	%٥
الخدمات	٣١.٦	%١٦	٣٣	%١٦

مجلس النواب العراقي
دائرة الشؤون النيابية
اللجنة المالية
الصادر

الاجتماعية				
الماء والمجاري والصرف الصحي	٠.٦٦٤	%٠,٣	١.٣	%٠,٦
النقل والاتصالات	٣.٥	%٢	٢.٤	%١
الزراعي	٣.٢	%٢	٢.٣	%١
الصناعي	١.٦	%١	١.٧	%١
التشييد والاسكان	٤.٦	%٢	٥.٣	%٣
الثقافة والشباب والاندية والاتحادات	٢.٥	%١	٣.٢	%٢
الادارات العامة المركزية والمحلية	٣٨	%١٩	٣٨	%١٨
الديون المحلية والخارجية	٢٠.٥	%١٠	٢٢.٨	%١١
المجموع	١٩٩	%١٠٠	٢١٢	%١٠٠

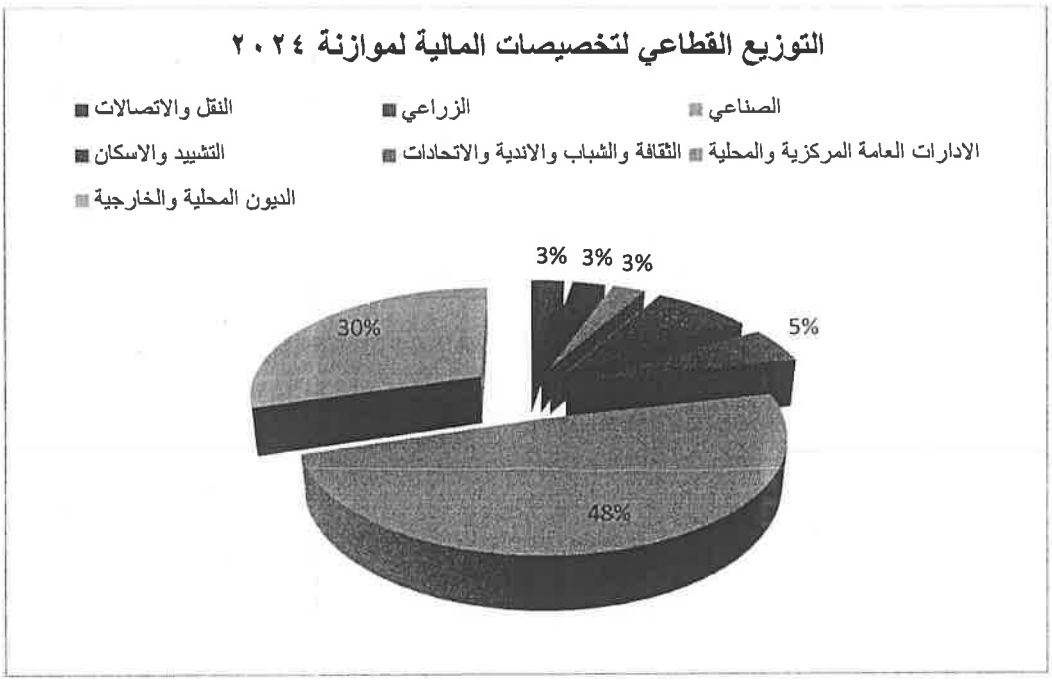

ويلاحظ من الجدول اعلاه مايلي:

مجلس النواب العراقي
دائرة الشؤون النيابية
اللجنة المالية
الصادر

١- استمرار انخفاض تخصصيات المالية المرصدة لبعض القطاعات المهمة مثل (قطاع الزراعة، والتشييد والاسكان، والصناعي، والنقل والاتصالات، ...الخ) وان دعم مثل هذه القطاعات سوف يسهم بشكل مباشر في تعظيم الايرادات غير النفطية للخزينة العامة للدولة.

٢- برغم من استمرار النمو في تخصيصات المالية للموازنة خلال السنوات ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ الا ان النمو كان ثابتا ومستمرا في القطاعات التي تستحوذ على اكبر نسب مئوية من اجمالي التخصيصات المالية السنوية.

ثالثاً : تحليل العجز المخطط لسنة ٢٠٢٤:

بلغ اجمالي العجز المخطط لموازنة سنة ٢٠٢٤ بمبلغ يقارب (٦٤) تريلون دينار (اربعة وستون تريليون دينار) وسيتم تمويله من المصادر مبينة في الشكل والجدول ادناه :

مصدر التمويل	مبلغ التمويل (تريليون دينار)	نسبته الى اجمالي التمويل
خصم حوالات الخزينة لدى البنك المركزي العراقي	٢٠	%٣٢
الزيادة في اسعار بيع النفط الخام المصدر	١٧	%٢٦
سندات وطنية	٥	%٨
الحوالات المخصومة من الاحتياطي القانوني للمصارف الحكومية	٥	%٨
قرض المصارف الحكومية (الرشيد، الرافدين ، المصرف العراقي للتجارة)	٣	%٥
قروض الخارجية بضمنها الاتفاقية الصينية	١٢.٤	%١٩
الرصيد النقدي المدور	١.٦	%٢
المجموع	٦٤	%١٠٠

مجلس النواب العراقي
دائرة الشؤون النيابية
اللجنة المالية
الصادر

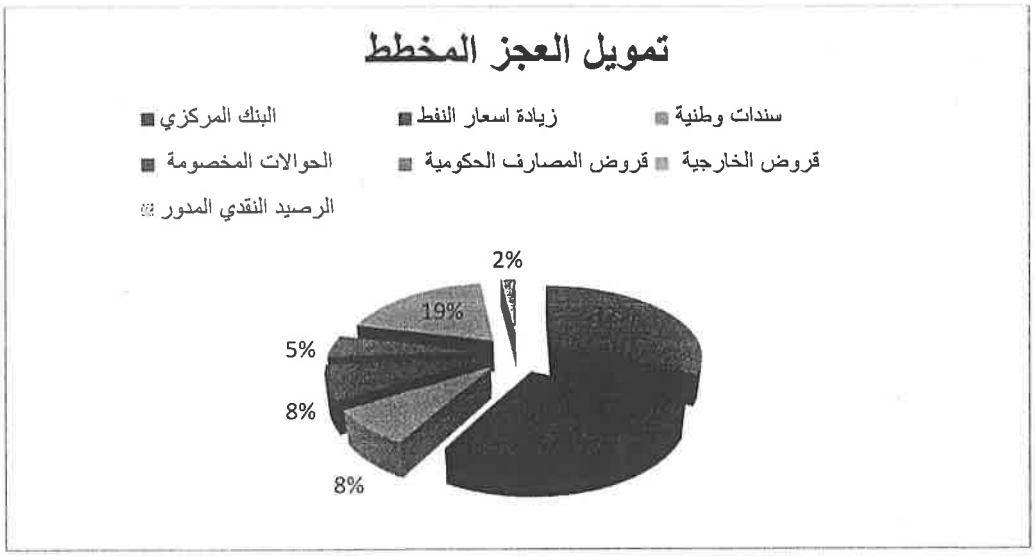

ويلاحظ من الجدول اعلاه مايلي :

أ- ان سياسة تمويل العجز يعتمد وبنسبة كبيرة لا تقل عن (٥٣%) من المصادر المحلية (البنك المركزي والمصارف الحكومية) وتعتبر هذه مؤشرا سلبيا ويحمل في طياته مخاطر تتعلق بصعوبة تطوير القطاع المصرفي الحكومي وعدم تحقيق الاستقرارفي النظام المالي فضلا عن انعكاسه بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني.

ب- تشكل نسبة العجز المخطط الى اجمالي ايرادات النفطية وغير النفطية المقدرة بنسب (٥٣%) و(٢٢٩%) على التوالي.

ج- استنادا الى كتاب وزارة المالية المشار اليه اعلاه تم تعديل سعر التخميني لبيع النفط الخام المصدر الواردة في قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥) من (٧٠$) الى (٨٠$) ، ونتج عن ذلك اضافة مبلغ (١٧) تريليون دينار لسد العجز المخطط لسنة ٢٠٢٤.

رابعاً : تحديات التي واجهت اللجنة المالية :

١- تأخر وصول جدوال الموازنة الى مجلس النواب ما يقارب (١٤٠) يوما عن الموعد المحدد في نص المادة (٧٧- اولا) من قانون الموازنة المذكور انفاً، والذي قد ينعكس وبشكل سلبي على اداء وحدات الانفاق في تنفيذهم للموازنة .

٢- تقييد صلاحيات اللجنة المالية باضافة بعض النصوص القانونية والتي تخص ما يلي:

مجلس النواب العراقي
دائرة الشؤون النيابية
اللجنة المالية
الصادر

أ- تثبيت الموظفين بصفة (عقود) في الوزارات وجهات غير مرتبطة بوزارة .
ب- دعم القطاع الخاص وبشكلا اكبر.
ت-تعظيم الايرادات غير النفطية للخزينة العامة .
ث-الاستجابة لكثير من الطلبات المقدمة الى اللجنة المالية عن طريق من السادة اعضاء مجلس النواب فضلا عن الوزارات وجهات غير مرتبطة بوزارة .

٣- استمرار الاقتراض من المصارف الحكومية لسد العجز والذي بدوره قد ينعكس وبشكل سلبي على اداء المصرفي وتنصيفهم الدولي .

٤- استمرار النمو في الموازنة الجارية على حساب الموازنة الاستثمارية ونسب عالية جداً.

٥- انخفاض كبير في تخصيصات المالية للمحافظات غير مرتبطة باقليم مما قد يؤثر سلبا على اداء المحافظين من جهة واندثار المشاريع المستمرة من جهة اخرى.

٦- استمرار الاقتراض من الجهات الداخلية واخارجية برغم من ارتفاع رصيد حجم المديونية ووصولها لمعادلات عالية.

٧- استمراراستحواذ الايرادات النفطية في تحديد القدرة الانفاقية للدولة، مع النمو البسيط جدا في الايرادات غير النفطية.

سادساً : تقيم اللجنة المالية لسياسة اعداد الموازنة:

من خلال تقيمنا لسياسة اعداد جداول الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠٢٤ من قبل الحكومة لوحظ هناك بعض النقاط المهمة والجوهرية المدرجة ادناه التي يجب تسليط الضوء عليها بغية قيام الحكومة بمعالجتها في الامد القصير والطويل وبما ينسجم معى مبادىء البرنامج الحكومي:

١- توجه الحكومة في توسيع وتنفيذ المشاريع الاستثمارية في القطاع العام على حساب القطاع الخاص.
٢- اتباع سياسات الكلاسكية القديمة في اسلوب اعداد الموازنة الاستثمارية في تقديم الخدمات للمجتمع والتي سوف تتحول وبشكل تدريجي الى موازنة جارية.
٣- برغم من توسيع قاعدة المشاريع الاستثمارية المنفذة من قبل الحكومة الا ان الايرادات المتأتية كاد ان تكون معدومة (عدم التوازن بين الكلفة والمنفعة).

مجلس النواب العراقي
دائرة الشؤون النيابية
اللجنة المالية
الصادر

٤- غياب دور تنفيذ احكام المادة (٢/ثانيا/٥) من قانون الموازنة الاتحادية للسنوات المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥) رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ والتي رسم اطار العام في ايجاد الية مشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام في تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

٥- ان توسع ونمو الموازنة الجارية سنويا لها علاقة مباشرة في اسلوب اعداد الموازنة الاستثمارية وبشكل طردي، لكون ان تبني الدولة للمشاريع الاستثمارية التي تخص البنى التحتية مثل (الماء والمجاري – الصحة – الكهرباء – التعليم – الاسكان – الخ) بدلا من ادراة وتنفيذ هذه المشاريع من قبل القطاع الخاص، سوف تكبد الخزينة العامة المزيد من النفقات الجارية لتنفيذ متطلبات تنفيذ تلك المشاريع.

سابعا: التوصيات:

استناداً لاحكام المادة (٧٧ / ثانيا) من قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥) رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ والتي نصت **"على مجلس الوزراء ارسال جداول الموازنة للسنتين الماليتين ٢٠٢٤-٢٠٢٥ قبل نهاية السنة المالية السابقة الى مجلس النواب للموافقة عليها"**، واحكام المادة (٤- ثانياً) من قانون الادارة المالية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ المعدل والتي نصت على **" تبدأ الموازنة السنوية من ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من السنة ذاتها ولوزارة المالية الاتحادية اعداد موازنة متوسطة الاجل لمدة(٣) ثلاث سنوات تقدم مرة واحدة وتشرع وتكون السنة الاولى وجوبية ولمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزارتي التخطيط والمالية تعديلها للسنتين الثانية والثالثة وبموافقة مجلس النواب"** وبعد دراسة والتحليل المستفيضة التي قامت بها اللجنة المالية توصي مايلي :

١- لرئيس الوزراء اجراء مناقلة بمبلغ (٢) تريليون دينار (اثنان تريليون دينار) من تخصيصات الموازنة الاستثمارية للوزارات واضافتها الى تخصيصات تنمية الاقاليم للمحافظات غير مرتبطة باقليم وتوزع حسب النسب السكانية ونسب الفقر في كل محافظة.

٢- الموافقة على جداول موازنة ٢٠٢٤ المرسلة من قبل مجلس الوزراء.

مجلس النواب العراقي
دائرة الشؤون النيابية
اللجنة المالية
الصادر